

رامز محفوظ

أكد رئيس قسم الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتور عدنان سليمان أن خطاب القسم بالتأكيد يؤسس مرحلة جديدة في تاريخ سورية بعد عشر سنوات من الحرب وهي مرحلة إعادة بناء ما دمرته الحرب في سورية.

وفي تصريح لـ «الوطن» بين سليمان أن التركيز على الجانب الاقتصادي في خطاب القسم كان واضحاً تماماً لأن الاقتصاد سيكون عنوان المرحلة القادمة وتحديدًا زيادة الإنتاج الذي يعتبر رافعة النمو الاقتصادي وبالتالي المطلوب هو الاستثمار.

ولفت إلى أن السيد الرئيس بشار الأسد شد في خطابه على أن صدور حزمة من القوانين سواء قانون الاستثمار رقم ١٨ والقوانين والمراسيم المتعلقة بإحداث مؤسسات التمويل الصغير والمشاريع المتوسطة والتمويل الأصغر يعني إطلاق المبادرات الفردية في سياق التشغيل والتخفيف من البطالة وقدره أصحاب الدخل المحدود على المشاركة بالدورة الاقتصادية بعكس التركيز على الجانب الاقتصادي في خطاب القسم كان واضحاً تماماً لأن الاقتصاد سيكون عنوان المرحلة القادمة وتحديدًا زيادة الإنتاج الذي يعتبر رافعة النمو الاقتصادي وبالتالي المطلوب هو الاستثمار.

وأشار إلى أن السيد الرئيس ركز في خطابه على مسألة إطلاق المشروعات الصناعية في إطار المدن الصناعية وتحدث بأن هناك ٢٠٠٠ مشروع قيد التشغيل وأكثر من ٣٠٠٠ مشروع رهن الإطلاق وبالتالي التركيز على دور الصناعة في إعادة بناء سورية في المرحلة المقبلة.

وبين أن الإصلاح الإداري ومحاربة الفساد كانا عنواناً مهماً في خطاب القسم حيث تم

المشاريع التي تقام في المناطق التنموية والتي تقع ضمن القطاعات المستهدفة بالتنمية وفق ما يحدده المجلس بقرار إحداث هذه المناطق من تخفيض ضريبي بمقدار ٧٥ بالمئة من ضريبة الدخل لمدة ١٠ سنوات بدءاً من تاريخ بدء التشغيل. وتستفيد الأجنبي على اتخاذ القرار بالتخصيص من تخفيض ضريبي بمقدار ٥٠ بالمئة من ضريبة الدخل لمدة ١٠ سنوات، وتخفيض ضريبي للمشاريع الصناعية التي تستخدم نسبة مكون محلي لا تقل عن ٥٠ بالمئة والمشاريع الصناعية التي تنتج قيمة مضافة لا تقل عن ٤٠ بالمئة والمشاريع ذات المحتوى التقني المرتفع.

بينما في متابعة للخريطة الاستثمارية الجديدة والمطورة يلاحظ أنها تدمج ما بين سلة الفرص الاستثمارية المتاحة في مختلف القطاعات من تخفيض ضريبي بمقدار ٧٥ بالمئة من ضريبة الدخل لمدة ١٠ سنوات بدءاً من تاريخ بدء التشغيل. وتستفيد الأجنبي على اتخاذ القرار بالتخصيص من تخفيض ضريبي بمقدار ٥٠ بالمئة من ضريبة الدخل لمدة ١٠ سنوات، وتخفيض ضريبي للمشاريع الصناعية التي تستخدم نسبة مكون محلي لا تقل عن ٥٠ بالمئة والمشاريع الصناعية التي تنتج قيمة مضافة لا تقل عن ٤٠ بالمئة والمشاريع ذات المحتوى التقني المرتفع.

بينما اعتبر وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية سامر الخليل في لقاء سابق أن المرحلة القادمة ستكون أفضل اقتصادياً وسورية هي بيئة مناسبة للاستثمار، معولا على الهيئة العامة للاستثمار باعتبارها ستكون واجهة للاستثمارات الداخلية والخارجية والجهة الألع وأن التكامل سيكون عليها خلال المرحلة القادمة مرحلة إعادة الإعمار، مؤكداً أن رأس المال المحلي في سورية كبير وأكبر مما هو متوقع، إضافة إلى رأس المال الموجود بالخارج وأن صدور قانون الاستثمار رقم ١٨ ودخوله حيز التنفيذ العملي سوف يساهم بإيجاد بيئة استثمارية تنافسية جذابة لرواس الأموال المحلية والخارجية وزجها في قطاعات تشكل أولوية بالنسبة لسورية في المرحلة الحالية والمرحلة المقبلة، بما يساهم في توسيع قاعدة الإنتاج والخدمات واستثمار الموارد المحلية والطاقة المتاحة والمطلبة وبالتالي تسريع دوران عجلة الاقتصاد وزيادة فرص العمل، ورفع معدلات النمو الاقتصادي سعياً نحو تحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

قانون الاستثمار ١٨ يساهم في خلق بيئة استثمار جاذبة

الوطن

اعتبر مدير عام هيئة الاستثمار السورية مدين دياب أن القانون ١٨ للاستثمار الذي صدر خلال العام الجاري يساهم عبر المزايا والتسهيلات التي أشتمل عليها في خلق بيئة استثمار تحفز الكثير من عوامل الجذب للمستثمرين المحليين والخارجيين الراغبين في تنفيذ مشروعات في مختلف المجالات وأنه منح كل القطاعات الاقتصادية فرصاً وتسهيلات مع مراعاة الأولويات الاقتصادية للمرحلة الحالية والمرحلة المقبلة وأن هذا القانون يمثل حجر أساس للاستفادة من الخبرات التخصصية وتوسيع قاعدة الإنتاج وفرص العمل ورفع معدلات النمو الاقتصادي ما ينعكس إيجاباً على تحفيز الأداء الاقتصادي وزيادة الدخل القومي، وأن كل ذلك يأتي في إطار الحركة الإصلاحية الاقتصادية وخاصة بعد صدور العديد من المراسيم والقرارات التي تهدف إلى الحفاظ على الليونة السورية وثبات سعر الصرف وتقديم إعفاءات ومحفزات لعدة قطاعات حيوية مثل الزراعة والصناعة والسياحة.

القانون يمنح الجهات العامة السلطة التقديرية لمنح التقييضات والصلاحيات من خلال النافذة الواحدة ويلزمها مدة ٣٥ يوماً لإصدار إجازة الاستثمار ما يساهم في تسهيل الإجراءات والمستثمر بيئة العمل وتخفيف الجهد على المستثمر وتكون هذه الإجازة بمنزلة الإذن ببدء المشاريع الاستثمارية مستقبلاً.

١٨ استفادة مشاريع الإنتاج الزراعي والحيواني من إعفاء ضريبي دائم بمقدار ١٠٠ بالمئة من ضريبة الدخل، وتستفيد

خطاب القسم من وجهة نظر اقتصاديين

سليمان لـ «الوطن»: الإصلاح الإداري ومحاربة الفساد عنوان المرحلة القادمة «الاقتصاد»

عربش: السيد الرئيس يملك صورة واضحة بتفاصيل وأمور الواقع الاقتصادي

من المجتمع السوري من أصحاب الدخل المحدود والفقراء وأصحاب المشاريع الفردية الصغيرة للمساهمة في الدورة الاقتصادية الأمر الذي يعطي حيزاً كبيراً للتخفيف من حدة البطالة.

وأشار إلى أن السيد الرئيس ركز في خطابه على مسألة إطلاق المشروعات الصناعية في إطار المدن الصناعية وتحدث بأن هناك ٢٠٠٠ مشروع قيد التشغيل وأكثر من ٣٠٠٠ مشروع رهن الإطلاق وبالتالي التركيز على دور الصناعة في إعادة بناء سورية في المرحلة المقبلة.

وبين أن الإصلاح الإداري ومحاربة الفساد كانا عنواناً مهماً في خطاب القسم حيث تم

المشاريع التي تقام في المناطق التنموية والتي تقع ضمن القطاعات المستهدفة بالتنمية وفق ما يحدده المجلس بقرار إحداث هذه المناطق من تخفيض ضريبي بمقدار ٧٥ بالمئة من ضريبة الدخل لمدة ١٠ سنوات بدءاً من تاريخ بدء التشغيل. وتستفيد الأجنبي على اتخاذ القرار بالتخصيص من تخفيض ضريبي بمقدار ٥٠ بالمئة من ضريبة الدخل لمدة ١٠ سنوات، وتخفيض ضريبي للمشاريع الصناعية التي تستخدم نسبة مكون محلي لا تقل عن ٥٠ بالمئة والمشاريع الصناعية التي تنتج قيمة مضافة لا تقل عن ٤٠ بالمئة والمشاريع ذات المحتوى التقني المرتفع.

بينما في متابعة للخريطة الاستثمارية الجديدة والمطورة يلاحظ أنها تدمج ما بين سلة الفرص الاستثمارية المتاحة في مختلف القطاعات من تخفيض ضريبي بمقدار ٧٥ بالمئة من ضريبة الدخل لمدة ١٠ سنوات بدءاً من تاريخ بدء التشغيل. وتستفيد الأجنبي على اتخاذ القرار بالتخصيص من تخفيض ضريبي بمقدار ٥٠ بالمئة من ضريبة الدخل لمدة ١٠ سنوات، وتخفيض ضريبي للمشاريع الصناعية التي تستخدم نسبة مكون محلي لا تقل عن ٥٠ بالمئة والمشاريع الصناعية التي تنتج قيمة مضافة لا تقل عن ٤٠ بالمئة والمشاريع ذات المحتوى التقني المرتفع.

بينما اعتبر وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية سامر الخليل في لقاء سابق أن المرحلة القادمة ستكون أفضل اقتصادياً وسورية هي بيئة مناسبة للاستثمار، معولا على الهيئة العامة للاستثمار باعتبارها ستكون واجهة للاستثمارات الداخلية والخارجية والجهة الألع وأن التكامل سيكون عليها خلال المرحلة القادمة مرحلة إعادة الإعمار، مؤكداً أن رأس المال المحلي في سورية كبير وأكبر مما هو متوقع، إضافة إلى رأس المال الموجود بالخارج وأن صدور قانون الاستثمار رقم ١٨ ودخوله حيز التنفيذ العملي سوف يساهم بإيجاد بيئة استثمارية تنافسية جذابة لرواس الأموال المحلية والخارجية وزجها في قطاعات تشكل أولوية بالنسبة لسورية في المرحلة الحالية والمرحلة المقبلة، بما يساهم في توسيع قاعدة الإنتاج والخدمات واستثمار الموارد المحلية والطاقة المتاحة والمطلبة وبالتالي تسريع دوران عجلة الاقتصاد وزيادة فرص العمل، ورفع معدلات النمو الاقتصادي سعياً نحو تحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

وأشار إلى أن السيد الرئيس ركز في خطابه على مسألة إطلاق المشروعات الصناعية في إطار المدن الصناعية وتحدث بأن هناك ٢٠٠٠ مشروع قيد التشغيل وأكثر من ٣٠٠٠ مشروع رهن الإطلاق وبالتالي التركيز على دور الصناعة في إعادة بناء سورية في المرحلة المقبلة.

وبين أن الإصلاح الإداري ومحاربة الفساد كانا عنواناً مهماً في خطاب القسم حيث تم

المشاريع التي تقام في المناطق التنموية والتي تقع ضمن القطاعات المستهدفة بالتنمية وفق ما يحدده المجلس بقرار إحداث هذه المناطق من تخفيض ضريبي بمقدار ٧٥ بالمئة من ضريبة الدخل لمدة ١٠ سنوات بدءاً من تاريخ بدء التشغيل. وتستفيد الأجنبي على اتخاذ القرار بالتخصيص من تخفيض ضريبي بمقدار ٥٠ بالمئة من ضريبة الدخل لمدة ١٠ سنوات، وتخفيض ضريبي للمشاريع الصناعية التي تستخدم نسبة مكون محلي لا تقل عن ٥٠ بالمئة والمشاريع الصناعية التي تنتج قيمة مضافة لا تقل عن ٤٠ بالمئة والمشاريع ذات المحتوى التقني المرتفع.

مشرى إلى أن محاربة الفساد والشفافية وتحديث القوانين هي جزء أساسي من إعادة بناء سورية الحديثة والمتجددة. بدوره أكد الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق شفيق عربش لـ «الوطن» أن السيد الرئيس بشار الأسد يملك صورة واضحة وعلى اطلاع بتفاصيل وأمور الواقع الاقتصادي في سورية، لافتاً إلى أنه من خلال خطاب القسم للسيد الرئيس تبين مدى الإصرار على أنه بلا الإصلاح الإداري ومحاربة الفساد لا يمكن للاقتصاد السوري أن ينهض.

ولفت إلى أن السيد الرئيس كان واضحاً في تركيزه على موضوع محاربة الفساد بإطلاق

المشاريع التي تقام في المناطق التنموية والتي تقع ضمن القطاعات المستهدفة بالتنمية وفق ما يحدده المجلس بقرار إحداث هذه المناطق من تخفيض ضريبي بمقدار ٧٥ بالمئة من ضريبة الدخل لمدة ١٠ سنوات بدءاً من تاريخ بدء التشغيل. وتستفيد الأجنبي على اتخاذ القرار بالتخصيص من تخفيض ضريبي بمقدار ٥٠ بالمئة من ضريبة الدخل لمدة ١٠ سنوات، وتخفيض ضريبي للمشاريع الصناعية التي تستخدم نسبة مكون محلي لا تقل عن ٥٠ بالمئة والمشاريع الصناعية التي تنتج قيمة مضافة لا تقل عن ٤٠ بالمئة والمشاريع ذات المحتوى التقني المرتفع.

بينما في متابعة للخريطة الاستثمارية الجديدة والمطورة يلاحظ أنها تدمج ما بين سلة الفرص الاستثمارية المتاحة في مختلف القطاعات من تخفيض ضريبي بمقدار ٧٥ بالمئة من ضريبة الدخل لمدة ١٠ سنوات بدءاً من تاريخ بدء التشغيل. وتستفيد الأجنبي على اتخاذ القرار بالتخصيص من تخفيض ضريبي بمقدار ٥٠ بالمئة من ضريبة الدخل لمدة ١٠ سنوات، وتخفيض ضريبي للمشاريع الصناعية التي تستخدم نسبة مكون محلي لا تقل عن ٥٠ بالمئة والمشاريع الصناعية التي تنتج قيمة مضافة لا تقل عن ٤٠ بالمئة والمشاريع ذات المحتوى التقني المرتفع.

بينما اعتبر وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية سامر الخليل في لقاء سابق أن المرحلة القادمة ستكون أفضل اقتصادياً وسورية هي بيئة مناسبة للاستثمار، معولا على الهيئة العامة للاستثمار باعتبارها ستكون واجهة للاستثمارات الداخلية والخارجية والجهة الألع وأن التكامل سيكون عليها خلال المرحلة القادمة مرحلة إعادة الإعمار، مؤكداً أن رأس المال المحلي في سورية كبير وأكبر مما هو متوقع، إضافة إلى رأس المال الموجود بالخارج وأن صدور قانون الاستثمار رقم ١٨ ودخوله حيز التنفيذ العملي سوف يساهم بإيجاد بيئة استثمارية تنافسية جذابة لرواس الأموال المحلية والخارجية وزجها في قطاعات تشكل أولوية بالنسبة لسورية في المرحلة الحالية والمرحلة المقبلة، بما يساهم في توسيع قاعدة الإنتاج والخدمات واستثمار الموارد المحلية والطاقة المتاحة والمطلبة وبالتالي تسريع دوران عجلة الاقتصاد وزيادة فرص العمل، ورفع معدلات النمو الاقتصادي سعياً نحو تحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

وأشار إلى أن السيد الرئيس ركز في خطابه على مسألة إطلاق المشروعات الصناعية في إطار المدن الصناعية وتحدث بأن هناك ٢٠٠٠ مشروع قيد التشغيل وأكثر من ٣٠٠٠ مشروع رهن الإطلاق وبالتالي التركيز على دور الصناعة في إعادة بناء سورية في المرحلة المقبلة.

وبين أن الإصلاح الإداري ومحاربة الفساد كانا عنواناً مهماً في خطاب القسم حيث تم

٧٣ مشروعاً لإنتاج الطاقات البديلة قيد العمل

علي لـ «الوطن»: توجه حكومي لتنفيذ مشروعات الطاقات البديلة مشروع قانون لإنشاء صندوق دعم الطاقات المتجددة

عبد الهادي شباط

كشف مدير مركز بحوث الطاقة في وزارة الكهرباء يونس علي لـ «الوطن» أن مشروع توليد ١٠٠ ميغا واط من الطاقات البديلة هو مشروع جديد يشترك به المدينة الصناعية بعدراً مع عدد من المستثمرين (الصناعيين) لدعم احتياجات المنشآت الصناعية في عدرا وأن هذا المشروع قابل للتوسع معنية بحيث يتكون لدى المستثمر رؤية عن مناح الاستثمار في سورية، والنشاطات الاستثمارية الواعدة التي يجب استهدافها، ومن أهم ما تتضمنه هذه الخريطة بيانات ومعلومات عامة عن سورية، مواردها الطبيعية والبشرية، مزايا الاستثمار فيها، وعدد من مؤشراتها الاقتصادية، المحافظتها السورية، مقومات الاستثمار، مزاياها النسبية، البرامج التنموية فيها، والمشاريع المنفذة وقيد التنفيذ في كل منها، بما يساعد المستثمر على التخطيط للمستقبل واختيار النشاط الاستثماري المناسب له.

السياسات المالية والنقدية الطموحة، والحوافز القطاعية المتنوعة والغنية التي قدمتها الجهات العامة على اختلاف مستوياتها مؤخراً لتخفيف ودعم الاستثمار ولأسيما برامج لإجل المستوردات، القوانين والقرارات الصادرة التي تحكم الاستثمار في سورية، البيئة المؤسساتية المشرفة على الاستثمار وأبرز ما أنجز فيها لخدمة المستثمر، مجموعة من الفرص الاستثمارية ذات الحجم المختلفة (كبيرة، متوسطة، صغيرة، متناهية الصغر) عدد من عقارات أملاك الدولة كمواقع جاهزة لإقامة الاستثمارات فيها والمدن والمناطق الصناعية الحاضنة للاستثمار، والقاسم الطورحة للاستثمار فيها وإضاءة على الفرص المهمة والنوعية في كل قطاع.

وتنفيذ مشروع محطة توليد كهروضوئية في جندر حيث تم إجراء الدراسة الفنية والمالية لإنشاء محطة كهروضوئية باستطاعة ٣٠ ميغا واط في موقع جندر مع تأمين التمويل اللازم للمشروع بنسبة ١٠٠ بالمئة من قيمة المشروع على أن يتم التسديد على شكل أقساط لمدة ١٠ سنوات بعد وضع كل قسم من أقسام المشروع بالخدمة وأنه حالياً تعمل المؤسسة العامة لتوليد الكهرباء باستكمال الإجراءات والحصول على الموافقات اللازمة لتوقيع العقد. وفيما يخص مشاريع الطاقات الشمسية التي هي قيد الإعلان لإنشاء محطة توليد كهروضوئية في منطقة مراثة باستطاعة ٦ ميغا واط مع التمويل اللازم للمشروع ومحطة توليد كهروضوئية باستطاعة ٤ ميغا واط في موقع جندر على ثلاثة أقسام مع التمويل اللازم كما تم الإعلان لتنفيذ مشروع محطة توليد كهروضوئية في الناصرية لإنشاء محطة توليد كهروضوئية باستطاعة ٢٣ ميغا واط في موقع جندر على ثلاثة أقسام مع التمويل اللازم للمشروع وإنشاء محطة توليد كهروضوئية باستخدام الطاقات المتجددة عبر اعتماد شركات مؤهلة لتنفيذ هذه التقنيات وفي حال التحقق من تنفيذ الشركة يعمل الصندوق على دفع التكاليف للشركة المنفذة مقابل تحمل المواطن لأقساط من دون أي فائدة على المواقف المتداول والمناقشات مبنياً أن غاية الصندوق

